

تأملات في معركة الأسرى الفلسطينيين الأخيرة

يرن زريق*

الأخيرة المضنية، علماً بأن الأسير المحامي محمد علان لا يزال مستمراً في إضرابه عن الطعام، بحسب بيان مؤسسة القدس للشهداء والأسرى، رفضاً منه للائحة الاتهامات التي وجهت له، رغم كل محاولات كسر إرادته وفك إضرابه، ما يعني أن المعركة لم تنته بعد، إنما جُمِدت إلى حين.

لم أجد ما يعبر عن حال أسيرنا الفلسطيني كما فعل الرسام الإسباني العبقري فرانسيسكو دي غويا (1746 - 1828) في لوحته الشهيرة «الإعدام». ففي هذه اللوحة، رسم الفنان الإسباني مشهداً من إعدامات ليل الثالث من أيار التي شكلت الخاتمة المأسوية لانتفاضة المقاومة الوطنية الإسبانية ضد الغزو الفرنسي الذي قاده نابليون عام 1808. اللوحة التي تصوّر مشهد موت رهيب في ليل وظلام دامس وعلى أفق ملامح كنسية لامبالية، تكشف هول جلال للإنساني يمارس الموت باعتيادية مفرجة. لكن انتباهنا لا يستمر طويلاً على أولئك الجلادين ولا على القتلى ولا على أولئك الخائفين ولا على الظلام الدامس في الأفق، بل يوجه الرسام العبقري انتباهنا وبقوة تأثيرية سحرية إلى بقعة الضوء. إنه ذلك المتمرد ذو القميص الأبيض وقد دفع صدره إلى الأمام، أمام الفوهة رافعاً يديه إلى السماء بإيماءة فيها من التحدي أكثر ما فيها من الألم. إنه ذلك المناضل والمقاوم الذي لم يذعن ولم يخضع برغم أسره، أدرك أن هناك اعتبارات أهم من الموت نفسه. هذه الصورة التصعيدية البطولية هي التي تبقى في وعينا وهي التي يوجهنا إليها الفنان بقوة إيحائية جبارة، تعتبر مركزاً للوحة ومحوراً لها. رغم الموت ورغم الهزيمة ورغم عبثية التحدي، ينهض مقاوماً ومقاتلاً كأنه يصرخ بأنه أكبر من سجانته وأكبر من جلاده.

أليس تلك هي حال الأسير الفلسطيني اليوم في معركته الأخيرة، وفي معاركه التي يخوضها أعزل ضد كيان عنصري محتل لا يمتد للإنسانية بصلة؟ يقف الأسير الفلسطيني في معركته الأخيرة برغم الضعف ورغم الانكسار والانحسار العربي العام، وبرغم التردّي الذي تعيشه الأمة في مجموعها ليقرع جرساً وليرسل نداءً. تماماً كما ناضل غويا. لم يعد هناك ما هو أسوأ، ولن أقف خائفاً أمام بنادقكم، هكذا يقول الأسير عبر إضرابه، وهذه هي رسالته التي يطلقها. النتائج؟ لعلها لن تكون على ذلك القدر من القيمة، فالعدو والغازي هو المنتصر الآن. لكن وقفة الشرف والكرامة تلك تتجاوز في قيمها ومعانيها كل النتائج التي يمكن أن تحققها. إنها إشارة تنبيه إلى ضمير أمة نائمة، ونداء استغاثة لإيقاظ شعوب عربية غفلت عن حقوقها وكرامتها ورضيت باحتلال مذل ومهين وغاصب لا يزال مستمراً ويكاد يكمل قرناً كاملاً قضاه في الإجرام والاعتصام والتهجير. ذلك وضع لم يستطع الأسير الفلسطيني إلا أن يصرخ ضده عبر إضرابه الذي لن يكون الأخير يقيناً. إن كل حدث من هذا النوع يستدعي الكثير من التأملات ويضع وجداننا القومي والإنساني أمام حقيقة واقعة المؤلم. حقيقة تأخرنا وتخلّفنا وانهزامنا كأمة قيل فيها يوماً إنها خير أمة أخرجت للناس.

*كاتب سوري

بدأت معركة الأسرى الفلسطينيين الأخيرة في 17 نيسان الماضي الموافق ليوم الأسير الفلسطيني، لتحقيق مطالب تتعلق بتحسينات متواضعة على ظروف اعتقالهم وشروطه. شعارات كبرى وبطولية رفعها أولئك الأبطال الجاهلون. فقد بدأ حوالي 1300 أسير داخل سجون الاحتلال الإضراب عن الطعام تحت شعار مهيب: إنه إضراب الحرية والكرامة. «جائعون للحرية» هكذا كان نداء الأسرى من بين القضبان. إنها «معركة أمعاء خاوية» لانتزاع حقوق طال أمداً اغتصابها والاستهتار بها. بحسب المتحدث الرسمي باسم جمعية «وعد للأسرى والمحربين» عبدالله قنديل، فإن هذه الخطوة أخطر وأقسى ما يمكن أن يلجأ إليه الأسير والمعتقل عادة للدفاع عن نفسه ولاسترداد أدنى حقوقه كاعتقل وكسجين. إنها أداة ووسيلة أخيرة يضطر إليها الأسير ليحاور عبرها إدارة سجون غاشمة وفاشية لم تتورع حتى عن اللجوء إلى «التغذية القسرية» للمعتقلين في محاولة منها لفك إضرابهم عن الطعام. أما عن المطالب والحقوق التي اضطرت الأسرى إلى هذا الإجراء المتطرف، فتثير كثيراً من الأسى والإحساس بالذل والظلم والمهانة الذي لا يطال الأسير وحده بقدر ما يطال أمتة بأكملها. الهاتف العمومي للتواصل مع الأهل، انتظام الزيارات مرتين في الشهر، السماح بالتصوير مع الأهل كل ثلاثة أشهر مرة، والسماح بوجود مرافق تحقق الحد الأدنى من الراحة للأهل عند باب السجن. أمور الطبابة والصحة العامة والعمالة الإنسانية والحق بالمحاكمات العادلة والطعام المناسب... هذه «الرفاهيات» غائبة عن سجون الاحتلال. فالدولة العنصرية الصهيونية بالكاد تعترف بأسراها كبشر. وكبديل منها، هناك تلك السياسات الوحشية التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الأسير الأعزل المسلوب الحقوق مثل العزل الانفرادي والاعتقال الإداري التي تؤدي بالكثير من الأسرى إلى حافة الموت.

في 27 أيار، علّق المعتقلون الفلسطينيون إضرابهم المفتوح عن الطعام بعدما تم التوصل إلى «اتفاق» مع الجانب الإسرائيلي. مفاوضات استمرت 20 ساعة مع قيادة الإضراب، على رأسهم مروان البرغوثي، أنهت بصعوبة وعلى مضض إضراباً صعباً قاسياً ومؤلماً كان قد استمر 40 يوماً. من الجدير بالذكر، أن ذلك الاتفاق لم يتم إلا بعدما كانت حكومة الاحتلال قد تلقت تحذيرات دولية عن «حراجة وضع الأسرى» وعن دخول معظمهم مرحلة بالغة الخطورة وذات عواقب طبية وصحية لا رجعة عنها، لتنتهي المعركة البطولية بتصريحات غامضة عن التزامات إسرائيلية «مبدئية» و«أولية» حول «معايير جديدة» تتعلق بالزيارات وتحسين وضع الأسرى، وخاصة النساء والأطفال وكثير من المطالب الأخرى ستتم «دراستها» إثر إيقاف الإضراب. وأن المحادثات ستستمر بعد تعليق الإضراب وإنهائه، وخاصة بعدما تم نقل حوالي 18 أسيراً إلى المستشفيات نتيجة تدهور حاد في أوضاعهم الصحية بسبب معركتهم

والذبح. ثلاث سنوات في سجن «داعش» الكبير، ألا تكفي لاحتلال عقول جيل كامل من الناشئة ومسحّه وحشوه بالأفكار الهدامة؟ لذلك نقول إن عملية تحرير الموصل من الفكر الداعشي هي أكثر صعوبة بمرات من التحرير العسكري، لأن أفكار العنف والتكفير غير مرئية، تبقى كامنة لتظهر بعد سنوات وربما عقود وتنتقل من جيل إلى جيل ومن مدينة إلى أخرى على امتداد الوطن وأيضاً عبر الحدود.

إن الوقائع التي تقدمت تحتم على الدولة العراقية أن تضع إعادة التأهيل النفسي والتربوي والاجتماعي لجيل الشباب الموصل والنساء والأطفال في أعلى سلم أولوياتها. مع الإقرار بأن المهمة ضخمة جداً في هكذا مدينة كبيرة تنقسم بالتنوع الطائفي والديني، عانت خلال السنوات الماضية عملية تدمير ممنهجة لهويتها الثقافية والدينية الثرية والعريقة. إذ نذكر إعلان منظمة اليونسكو عن هواجسها من وقوع عملية «تطهير ثقافي» في نينوى غير مسبوق، بل قل نظيره على الأرض. كذلك لا بد من العمل على استعادة التنوع في التركيبة الاجتماعية الذي هشمه «داعش» عبر تهجير شرائح سكانية لها وجود تاريخي في المدينة.

هزيمة «داعش» في الموصل هي من دون أدنى شك ماحقة وشديدة الرمزية، وبمنايا سقطت مدو لكل طروحاته ومعاركه الإعلامية والنفسية، ولكن يجب أن نفر بأن تحرير الموصل عسكرياً لن يكتمل إلا بتحريرها فكرياً وثقافياً من دعابة «التوحش» الغربية عن تاريخها. وذلك يتطلب أيضاً جيشاً من الاختصاصيين والمدربين النفسيين والاجتماعيين وطواقم تربوية متخصصة تعمل وفقاً لخطة شاملة ومحكمة وموضوعية تحترم خصوصية هذه المدينة «المختبر» للتعايش والتنوع الثقافي والديني في المشرق، أي نهاون أو إهمال لهذه المشكلة يعني تأمين بيئة مثالية لتفريخ المزيد من الأفكار والكوار والأجيال الأكثر عنفاً وتوحشاً من نسخة «داعش» الأخيرة. أولى المناشيدات التي أطلقها قائد الشرطة الاتحادية رائد شاكر جودت من أرض المعركة كانت «حاجة أطفال ونساء الموصل إلى عملية تأهيل لدمجهم في المجتمع» كأنه يقول: «نحن القادة العسكريين والأمنيين قمنا بواجبنا، فلتفضل القيادة السياسية والوزارات وبالتعاون مع مرجعيات دينية وعشائرية محلية وتقوم بواجباتها، وتواجه التحديات التربوية والنفسية والثقافية في المدينة التي قدمناها لكم محررة على طبق من أغلى التضحيات».

* كاتب سياسي وأكاديمي لبناني

8 آذار 2016 قام التنظيم باستخدام الأطفال الايزيديين المختطفين لإعدام 20 شخصاً من أهالي الموصل في شوارع المدينة وذلك بتهمة التخابر مع الجهات الأمنية، عمليات الإعدام هذه نفذها أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و 15 سنة بهدف التأثير عليهم نفسياً وتعوديهم على القتل وإراقة الدماء.

ضرورة إعادة التأهيل النفسي للجيل الجديد

أكثر من ثلاث سنوات من التربية العملية على جبهات القتال في مدينة الموصل وأريافها، جهود حثيثة بذلها خبراء الحرب النفسية لـ«داعش» لغسل أدمغة الفتية الموصوليين في معسكرات التدريب، وتعهد توعديهم على مشاهد الإعدامات في شوارع المدينة، يضاف إلى ذلك كم هائل من التسجيلات المرئية والخطب والدروس التي تحض على التكفير



السياسية لفرض أوضاع ميدانية وأخرى سياسية، ما زالت حتى اللحظة تتناقض مع مصالحنا نحن السوريين. ويقدونا ذلك للتأكيد على أن القضاء على منابع الإرهاب وتجلياته يجب أن يتحدد انطلاقاً من المحافظة على وحدة الجغرافية السياسية السورية ووحدة السوريين، وفي سياق تمكين نموذج حكم سياسي ديموقراطي يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن الحريات السياسية. وجميعها أهداف يحتاج تحقيقها إلى توافق السوريين على ميثاق وطني يكفل وحدتهم واستقرارهم ويضمن انفتاحهم على العالم، وذلك لن يحققه أي من الأطراف المتصارعة على سوريا. ما يعني التركيز على ضرورة أن يمتلك السوريون ناصية القرار، والدخول في حوار وطني شامل وعميق لا يُستثنى منه أي من السوريين. في ذات الوقت فإن تدويل الصراع في سوريا، وإخراج القرار السوري من حاضنته السورية الشعبية والرسمية، يستدعي من الهيئات والمؤسسات الأممية «المستقلة عن الدول المتصارعة» في سوريا وعليها، القيام بما يلزم لإعادة الاستقرار. ولا يقلل ذلك من إدراكنا لإشكالية الدور الذي تقوم به تلك المؤسسات نظراً إلى طبيعة علاقتها مع الدول الكبرى.

* كاتب سوري

آخر إطلاق حرية العمل السياسي وردم الفجوة بين السلطة والمجتمع. ويتقاطع مع ذلك ضمان الأمن المعاشي والغذائي وتوفير فرص عمل تضمن كرامة الإنسان. إن انفتاح الجهات الرسمية على المجتمع واشتغالها على تلبية أهداف السوريين السياسية منها والاقتصادية، والإقرار بالمدينة، ومحاسبة المتورطين في نهب وقمع السوريين وإذلالهم، يشكل المدخل الحقيقي لتجاوز تداعيات الأزمة وأسبابها. لكن ذلك أيضاً يحتاج من قوى المعارضة السياسية وتحديد التي تستمد مشروعيتها السياسية ووجودها من دول وحكومات خارجية. أن تعيد تحديد أهدافها وأليات اشتغالها السياسية بما يتناسب مع مصالح السوريين. وذلك بالضرورة يستوجب منها العودة إلى حاضنتها الشعبية. وإذا كانت ملامح نهاية الحرب السورية تلوح في الأفق، فإن مخاطرها وتداعياتها الاجتماعية والسياسية وبالخاص الجيو سياسية التقسيمية ما زالت مجالاً للمساومة والمكاسرة. ويتعلق ذلك بتباين مصالح وأهداف أطراف متعددة دولية وإقليمية حولت سوريا مجالاً لحرب كونية. ويدل على ذلك مزاجية أطراف الصراع بين القوة العسكرية والتسويات